التقرير السياسي الى المؤتمر السابع
للحزب الديمقراطي

حضرات الضيوف الكرام
ايها المناضلون الاعزاء اعضاء المؤتمر السابع

نجتمع في هذا اليوم التأريخي لمناقشة اوضاع الحزب والشعب والشعوب من مختلف الوجوه " ونتقدم لكم الحساب عن نتائج اعمالنا منذ انعقاد المؤتمر السادس في تموز عام / ٩٦٤ - واننا في الوقت الذي نرحب بكم ترحيبا حارا ندعوكم الى دراسة جميع المعاكل بروح ايجابية بناءة بعيدة عن الاهواء والعواطف - وذلك امر ضروري بالنسبة لاعضاء مقدمين في حزب ثوري يقود نضال الشعب الكردي في هذه الظروف التأريخية الدقيقة ويعز علينا كثيرا ان يغيب عن اجتماعنا هذا عدد كبير من كوادر ومناضلي الحزب - وفي مقدمتهم عضو اللجنة المركزية البطل الشهيد عمر شريف حيث علمنا والمي يحز في قلوبنا بنبأ اغتياله في السجن على ايدي عصابات الطالباني الخائنة .... لقد سقط الكثير من رفاقنا شهداء في ميادين الكرامة والشرف جنبا الى جنب مع اخوانهم البيشمركه الابطال ولا زال العديد منهم وراء أسوار المواقف والسجون . ان هؤلاء جميعا يعيشون اليوم في قلوبنا وسيخلدون في ضمير الحزب والشعب أما المعتدون فسوف تلاحقهم لعنة الاجيال وغضب الجماهير وحساب التأديب العسير .

"ايها الأخوان المناضلون

لقد تحملنا المسؤولية بعد المؤتمر السادس في ظروف حرجة جدا من النواحي السياسية والتنظيمية والفكرية حتى ان البعض من غير المدركين لبواطن الامور كانوا يعتقدون بأن اقدامنا على العمل بعد المؤتمر هو نوع من الانتحار والمقامرة بمستقبلنا السياسي - الا ان الواقع وتطور الاحداث اثبت خطأ هذه الآراء - فقد رفع حزبنا راية النضال وسار الى الامام في ظروف السلم وأدى دوره البطولي بمنتهى البسالة والاقدام في ظروف أستثنائية الصعوبات على شعبنا الكردي في أوائل العام الماضي - وتفلغلت تنظيماته وشعاراته بين أوسع أوساط الجماهير داخل الوطن وخارجه - وهو اليوم قوة ثورية سياسية وعسكرية كبرى في البلد قوامه عشرات الألوف من المناضلين الأشداء المسلحين بالايمان والوعي والقدرة العسكرية ويلعب دورا كبيرا في تقرير المصير السياسي لشعبنا العراقي بأسره .

أيها الأخوان

لقد تخطى حزبنا بنجاح خلال الأشهر الثمانية الأولى التي اعقبت المؤتمر السادس عددا من المعاكل الرئيسية التي كانت تنتظر الحل .

لقد كانت مهمتنا المركزية آنذاك المحافظة على كيان الثورة وصيانتها من شرور ومكائد الأعداء التي تمثلت آنذاك في خطة عزيز السيئة الصيت - وأعادة بناء منظمات الحزب ثم أعادة تنظيم هيئات وتشكيلات الثورة وتلافي الآثار السلبية التي تركها العمود الأول الذي قامت به زمرة ابراهيم - جلال الخائنة ضد الحزب والثورة في تموز / ٩٦٤ .

وعلى نطاق القطر العراقي فقد كنا نكافح من أجل انهاء الأوضاع الأستثنائية واطلاق الحريات الديمقراطية وايجاد حل سلمي عادل للمسألة الكردية في العراق عن طريق تعزيز علاقاتنا مع الأحزاب الوطنية في العراق والعمل من أجل أقامة تحالف سياسي أو جبهة اتحاد وطني أو حتى تأمين الحد الأدنى من نقاط الالتقاء بين هذه الأحزاب والجماعات السياسية .

- يتبع -

لقد قطع حزبنا شوطا بعيدا في طريق ايجاد الحلول الصائبة لهذه المشاكل فقد تمكنا بفضل وعي الجماهير وادراكها لمسؤولياتها من تثبيت مواقع الحزب التنظيمية في كل مكان وأعيد تكوين هيئة الدعاية والنشر في الحزب وكان له دور بارز في تنشيط الفعاليات السياسية والدعائية في الثورة وبين الجماهير العربية والكردية على حد سواء . وتنفيذا لقرارات المؤتمر السادس وتوجيهات واسناد سياسة البارزاني تم تشكيل مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق وانبثق عنه المكتب التنفيذي - ونتيجة لهذه التطورات الهامة فقد ظهرت الى الوجود هيئات جديدة في الثورة على الصعيد العسكري والاداري والقضائي والمالي . أما على نطاق علاقاتنا الوطنية فلم نحرز أي تقدم مع الأسف الشديد بسبب انعدام نقاط الالتقاء تقريبا بين الأحزاب والجماعات السياسية وبعبارة أدق استحالة جمعها على طاولة واحدة نتيجة للمشاكل والصراعات السياسية الخطيرة التي نشبت بينها بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ . أما بالنسبة لعلاقاتنا مع الحكومة العراقية في هذه الفترة - فقد نشبت جميع الجهود والمساعي السليمة التي بذلناها مع الحكومة سدى - فقد كانت ماضية في سياستها الرامية الى تصفية الثورة بكل الطرق والوسائل الممكنة وعمدت الى حصر الموضوع في مشكلة اعمار الشمال والتي لم تعمر منه شيئا متناسبة بجوهر المسألة الكردية وخصت بضعة ملايين من الدنانير لشراء الذمم وارشاء واغراء المسؤولين في الثورة -- وقد نجحت بعض الشيء في هذا السبيل غير القويم - ومن جهة أخرى كانت تعد العدة لاستئناف العدوان علينا من جديد وبعد أكثر من عام كامل من المداولات غير المثمرة شنت القوات المسلحة الحكومية عدوانها المرتقب في مطلع ربيع عام ١٩٦٠ متوهمة بأن في مقدورها القضاء على ثورتنا خلال فترة وجيزة . لقد أثبتت الوقائع الدامغة خطأ حسابات حكام العراق مرة أخرى - فعلى الرغم من شراسة وضراوة هذه الحرب العدوانية الا أنها لم تنجح في القضاء على ثورتنا فحسب بل أنقلبت على مشعلي نيرانها - فقد قاوم شعبنا البطل وفصائل الأنصار الوطنية الباسلة وحزبنا المجيد هذا العدوان مقاومة لم يسبق لها مثيل - وبدأت هجمات العدو الكبرى تتحول الى هزائم منكرة كما حدث في بينجوين وفي معركة باله الشهيرة وفي هندرين بصورة خاصة . وخلال فترة القتال التي استمرت خمسة عشر شهرا نهض الحزب بجميع امكانياته السياسية والمادية في المعركة واخضعها لمستلزمات انتصار خطة الحرب الدفاعية وكان له دور أساسي في توعية الجماهير وتعبئتها وقيادتها في النضال من اجل دحر المعتدين .

المفاوضات مع الحكومة واتفاقية ايقاف اطلاق النار

أيها الأخوان

ان الفشل الذريع الذي منيت به قوات الحكومة وتداعي خسائرها في هذه الحرب الظالمة وتدهور الوضع الاقتصادي في الداخل بالاضافة الى تدني سمعة الحكومة العراقية بين الدول على اساس كونها تشن حربا عنصرية ضد شعبنا منذ أمد غير قصير - فضلا عن كراهية الشعب العراقي لهذه الحرب العدوانية - كل هذه الأسباب اجبرت حكام العراق على السير في طريق التعقل وطلب اطلاع واحلال السلام .... ولقد سبق للمكتب السياسي ان اطلع فروع الحزب على المحاولات الأولى التي قامت بها الحكومة

- يتبع -

لفترة التمهيد للدخول في المفاوضات مع قيادة الثورة الا أن تلك المداولات لم تسفر عن نتائج ايجابية في حينه بسبب معارضة بعض الفئات المتطرفة داخل الحكومة الا ان أنهيار حملة الربيع العسكرية كانت درسا بليغا حتى لتلك الأقلية وترجيحا لكفة دعاة الحل السلمي بين الحكام وكانت الباعث الأساسي على وصول المفاوضات الى نهاية التي اطلعتم عليها عن طريق وسائل الاعلام الحكومية في بيان رئيس الوزراء السابق الدكتور عبدالرحمن البزاز الذي أذاعه في ٢٩ حزيران الماضي . وبالاضافة الى البيان المذكور هناك نقاط أخرى التزمت بها الحكومة وتظل محفوظة بسريتها آنذاك وهي تعهد الحكومة بانشاء محافظة بأسم محافظة دهوك تضم اقضية الكردية من لواء الموصل والموافقة على أصدار العفو العام عن كافة المحكومين والمعتقلين السياسيين في السراي وبصورة تدريجية ثم الموافقة على منح الحزب الأجازة لممارسة نشاطه بشكل علني عند صدور قانون الأحزاب والجمعيات الجديد . وعلى الرغم من ان البيان الحكومي لم يحقق شعار الثورة في الحكم الذاتي الى ان تطبيقه بصورة كاملة وبنية حسنة يشكل أساسا صالحا لتطور القومية الكردية في العراق في المستقبل .

عصابة أبراهيم — جلال الطالباني

يتساءل الكثير من أبناء الشعب وخاصة من اخواننا العرب عن سبب الخلاف السياسي بين الحزب والثورة وبين زمرة ابراهيم — جلال الطالباني . وعلى الرغم من وضوح اسباب وسقوط الزمرة في نظر الجماهير وأفرادها نرى من المفيد أيضا هذه المسألة من جديد تنويرا لأولئك الذين لم يكتشفوا بعد خبث وعمالة هذه الشرذمة الضالة .

يعود سبب الخلاف المباشر مع قوله الى أتفاقية أيقاف أطلاق النار التي وقعت بين البارزاني ورئيس الجمهورية العراقية السابق عبدالسلام محمد عارف في ١٠/٢/١٩٦٤ حيث وقف ابراهيم احمد وجلال الطالباني وعدد آخر من مسؤولي الحزب في حينه ضد أتفاقية المذكورة — وزعموا آنذاك بأن المسألة ليست خطا بل أستسلاما وقعه البارزاني مقابل لاشيء — وأن الشعب الكردي مصمم على أنتزاع الحكم الذاتي ولا يمكن أن يرضى بأي حال من الأحوال بالأتفاقية المذكورة . ونقولها للحقيقة والتأريخ ولا نعتقد أن أقطاب العصابة ينكرون ذلك وهو انهم وخاصة ابراهيم احمد كانوا مدفوعين الى تبني هذا الأتجاه من قبل الأجانب — أذ ان الطالباني وقع في بداية الأمر على الأتفاقية المنوه عنها في حين كان ابراهيم احمد خارج العراق . وبعد عودته ومهاجمته للأتفاقية اظهر جلال الى الحد توقيعه وأدعى بأنه وقع عليها بصفته الشخصية وليس بأسم الحزب وعلى أي حال فمن المفروض عند نشوب خلافات خطيرة داخل حزب من الأحزاب وعلى قضايا عامة يحتكم ذوو العلاقة الى النظام (للحزب لغرض المشور على منح أو حل أسولي يقطع دابر الخلافات داخل الحزب) وبدلا من ذلك عقد ابراهيم والطالباني وبعض المسؤولين في الحزب كونفرانسا في ماوت في نيسان عام ١٩٦٤ — ولم يوجهوا الدعوة الى البارزاني لحضور الكونفرانس باعتباره رئيسا للحزب — وأتخذوا جملة من القرارات الصبيانية من ضمنها تجريد البارزاني من صلاحياته . وقد أعتبر البارزاني وقواعد الحزب على الكونفرانس المذكور باعتباره غير منسجم مع النظام الداخلي للحزب وطالبوه بعقد المؤتمر لغرض حسم النزاعات التي كانت مستحكمة في حينه — وقد رفضت الزمرة فكرة توجيه الدعوة للمؤتمر وتاطوا اعماله على الرغم

— يتبع —

التأجيل والدخول في مداولات ومساومات غير مجدية مع هؤلاء وعلى هذا الأساس فقد أنعقد المؤتمر السادس للحزب كضرورة تأريخية ملحة وقد تضمنت أحد قراراته - قرارا يقضي بطرد ابراهيم احمد و جلال الطالباني وعددا آخر من مسؤولي الحزب.

لم يعجب هذا القرار بطبيعة الحال المطرودين فعندما طلبت منهم القيادة الجديدة تسليم ممتلكات الحزب رفضوا الأستجابة للطلب وتذرعوا بحجة عدم شرعية المؤتمر - وأعلنوا تمردهم على الثورة والحزب - ولغرض وضع حد لهذا التمرد فقد أضطرت قيادة الثورة الى أستعمال القوة معهم بغية أعادة الأمور الى نصابها - ولم يكن بمقدور هؤلاء ا وقوف بوجه قوى الثورة . فقد تاوموا مقاومة طفيفة وهربوا الى داخل الأراضي الأيرانية بعد ان اخرجوا كميات كبيرة من المهمات والمواد الغذائية المخزونة في منطقة ماوت وأخذوا معهم ممتلكات الحزب النقدية مع الكوف من قطع السلاح وبضع أطنان من الأعتدة العسكرية ومن مختلف الأنواع وعلى الرغم من كل ذلك فقد دفعت الأعتبارات الوطنية والأنسانية بقائد الثورة الى أصدار العفو عنهم والعودة الى بيوتهم ومزاولة أعمالهم الأعتيادية - وبدلا من أن يستجيب هؤلاء الى قرار العفو عادوا من جديد بعد حوالي ثلاثة أسابيع وهاجموا عددا من القرى المتاخمة للحدود العراقية الأيرانية وأدت أعمالهم الأجرامية الى مقتل عدد من البيشمركة والمواطنين ا خرين والى حرق ونهب عدد من القرى - وقد أجبرتهم قوات البيشمركة من جديد على اللجوء الى ايران مرة أخرى حيث أسكنتهم السلطات الأيرانية في همدان - ومن هناك ايظ لم يكفوا عن اعداد بعض النشريات التافهة وهي مشحونة بالأباطيل عن أستسلام البارزاني وبيعه للكرد وكردستان - وعندما دحض الحقائق والأحداث مفترياتهم بعد أستئناف العدوان على شعبنا في أوائل عام ٩٦٥/ سارعوا الى تقديم الطلبات لعودة الى كردستان من جديد أملا منهم في أنقاذ ماء ا وجه - وكان من المفروض أن يوضحوا موقفهم للرأي العام بعد عودتهم ويشرحوا الظروف والملابسات التي أحاطت بشهودهم السلاح وأستعماله مرتين بوجه قوى الثورة لكي يتسنى للحزب وقيادة الثورة وجماهير الشعب وقوات فصائل الأنصار أن تستعيد ثقتها بهم وليأخذوا فيما بعد المراكز التي يستحقونها في أجهزة الثورة المختلفة - الا أنهم رفضوا كالعادة الأعتراف بأخطائهم السابقة وراحوا يطلقون الأراجيف والأكاذيب ضد الثورة والحزب - ثم بادروا الى تكوين عرقات مريبة مع حكام بغداد في ظروف النضال حتى أنتهى بهم المطاف الى الهروب الى بغداد بصورة سرية وأزاء اعمالهم الخيانية هذه أنفصل عنهم وتبنهم العديد من المخلصين وعلى رأسهم الأخوان نوري شاويس و علي عبدالله ونوري احمد طه كما التحر بالحزب المئات من الأعضاء والكوادر الذين جمدوا فعاليتهم عند نشوب الأزمة عام ٦٤/ - ونتولوها للعتيمة فقد كان للأخوان الثلاثة موقف مغاير لأقطاب الزمرة وقد بذوا محاولات عديدة لتقريب وجهات النظر وأعادة الخونة الى طريق الصواب منذ بداية الخلافات تقريبا . أما سبب الخلاف غير المباشر بين الحزب والثورة وبين الخونة وهو الخلاف الجوهري فيعود الى حلم قديم كان يداود ابراهيم احمد في أن يزيح البارزاني عن قيادة الحزب ليجعل من نفسه دكتاتورا وزعيما للشعب الكردي - وقد أتخذ من الغموض الذي أكتنف بعض فقرات بيان أتفاقية أطلاق أطلاق النار عام ٩٦٤/ ذريعة لتضليل أسباب الخلاف بغطاء سياسي ومبدأي . أن المتتبعين لتأريخ حزبنا يعرفون جيدا أن معظم هؤلاء الأقطاب الذين يتراسون اليوم فلول العصابة كانوا فيما مضى عاملا أساسيا في أستمرار الأنقسامات داخل صفوف الحزب وعقبة كبيرة في طريق

- يتبع -

تطوره وارتفاع بكفائته السياسية والتنظيمية الى مستويات أعلى لحين عودة مؤسس الحزب مصطفى البارزاني الى أرض الوطن بعد ثورة تموز – وأن أعضاء المكتب السياسي لكثر استيا با
لهذه العتيقة من غيومهم . وعند اندلاع نيران الثورة الكردية عام ١٩٦١ والتي أيدتهم في
بداية الأمر حاولوا التملص منها ومن تبعاتها بدافع من تفاهتهم وجبنهم – وأمام مقاومة
الشعب البطولية وضغط قواعد الحزب عليهم ومساندة قائد الثورة لهم أخطوا الى تبني
الثورة فرفعت اسهمها من شأنهم – وسرعان ما ركبوا رؤوسهم وظنوا أن المعجزات التي
أتى بها شعبنا المجاهد وقواه المسلحة الثورية انما هي من صنعهم ومن نتاج عبقريتهم
الخارقة وقد ذهب بهم الخيال الى درجة راحوا يتصورون معها أن الثورة التي لا تستند
على أدمغتهم الفارغة مكتوب لها الفشل الأكيد وأنهم اقيادة المختارة لهذا الشعب
مدى الحياة ..... وقد دفعتهم هذه الأوهام الى تجسيم كل من ونفر السير في ركابهم –
فعندما أنفر البيشمركة من حولهم وألتحقوا بقيادة البارزاني اتهموهم بأنهم جيش
من المرتزقة وعندما أجمعت قواعد الحزب على طردهم في المؤتمر السادس زعموا أن –
المؤتمر غير شرعي – وعندما نبذهم الشعب وألتف حول قيادة الثورة لم يتورعوا عن
اتهام الشعب الكردي بأسره بالانتهازية . لقد حملوا السلاح ضد الثورة عام ١٩٦٤ من أجل
الحكم الذاتي وضد سياسة تصفية الثورة التي كان يمارسها البارزاني في حينه على
حد زعمهم . أما اليوم فأنهم لا يمارسون سياسة تصفية الثورة فحسب بل ويناضلون من
أجل ذلك وأخيرا وليس آخرا حيثما رأوا بأم أعينهم أن الثورة تسير بقوة الى الأمام
مستغنية عن قابلياتهم الزائفة وأن الحزب ثابت الأركان ولحاجة له بقادة عظام على
شاكلتهم لم يستطيعوا تحمل هذا الواقع الجميل في نظر الشعب الكردي والعربي في
أفواههم فحملوا عصاهم وعربوا الى بغداد لعلهم يجدون هناك ما يشبع غريزة التسلط
والقيادة والمجد ولو على رمم – فدخلوا ضمن المخططات التآمرية على الثورة . ففي
الوقت الذي كانت تتعرض فيه منطقة باله في ربيع هذا العام لأقوى وأضخم عدوان
عسكري شهده شعبنا الكردي من قبل وفي الوقت الذي كان فيه جيشنا الثوري الباسل يصد
المعتدين ويلحق بهم الهزائم – في هذا الوقت بالذات طول الغونة بأستاد على
الدوائر الأمنية والاستخبارات الحكومية طعن الشعب بخنجرهم المسموم حيث شرعوا
بحبل الفتن والتمردات الصغيرة داخل قسم من تشكيلات الأنصار في لوائي كركوك –
والسليمانية . غير أن يقظة الثوار وألتفافهم حول قيادتهم بددت كيدهم الى نحورهم
ولم يكسبوا من وراء ذلك سواء الخزي والعار . أن قصة هؤلاء الخونة ليست جديدة
علينا فقد سبق للحزب أن فضح خيانتهم وعمالتهم لحكام بغداد ولغيرهم من الأعداء منذ
البداية . لقد بلغ الحقد الأعمى بهؤلاء على الثورة الكردية وقيادتها الأمينة
المتمثلة الى تنظيم بعض التقارير الوهمية عن علاقات الثورة الخارجية وسلم الطالباني
نسخة منها الى أسياده في مديرية الأمن العامة في العراق ونسخة منها الى أحدى
السفارات الأجنبية في بغداد كما حمل زميلهم علمي شريف نسخا أخرى منها الى
دوائر المباحث في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في محاولة أجرامية رخيصة
تستهدف النيل من سمعة الثورة وشعبها وللتشكيك في أحدانها التحررية العادلة
ولذر الرماد في العيون ولتضليل هذه الجهات عن حقيقتهم هم تماشيا مع المثل
العربي القديم ومتنى بدائها وأنسلت ..... أن تصرفهم الخياني الأخير يرتبط

– يتبع –

أوربا أو عربيا بمحاولات يائسة لإيجاد بديلها بجهات عربية أو أجنبية معتمدة تستهدف خلق قيادة جديدة للحركة القومية الكردية تعمل بمعزل عن قيادة البارزاني الوطنية وقد كنا على علم بهذه المحاولات منذ مدة طويلة خاصة خلال الفترة التي كان فيها الطالباني في لندن في ربيع العام الماضي حين كان يتنقل لنفسه في الظاهر صفة الناطق باسم الثورة في الخارج وكان نشاطات الزمرة خلال الأشهر القليلة الماضية هي الذروة في هذه المؤامرة الخبيثة والتي فشلت فشلا ذريعا بانهيارهم عسكريا وانحدارهم وعزلتهم السياسية التامة عن كل كردي وطني غيور حيث تحولت الزمرة الى جزء من أجهزة الأمن والاستخبارات الحكومية في الوقت الحاضر وأن مما يدعو الى الخجل وشر البلية ما يضحك ان الزمرة تفتخر بالمصير الذي انتهت اليه وتعتبره أفضل أشكال الكردايه تي . أن مهمة حل بقايا هذه العصابة والقضاء عليها قضاء مبرما من الوجهة السياسية يتوقف بصورة رئيسية على يقظة الجماهير وتصميمها وعيها السياسي والاستمرار على مزيد من الفضح لأجرام الزمرة وشرورها على الرغم من أنها بطبيعتها الخيانية تسير الى حتفها .

الوضع السياسي في العراق ومشاكل الشعب الأساسية

أن المشاكل الأساسية التي طرحت نفسها على بساط البحث في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز وحتى يومنا هذا هي مشكلات دائمة في نظرنا - مشكلة الحكم والقضية الكردية ومضاعفاتها - ومن ثم مسألة تحديد علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية الأخرى . ولا نريد التحدث في الوقت الحاضر عن الأسباب والظروف الذاتية والموضوعية التي كانت مسببة لهذه المشاكل الخطيرة التي تضخمت واستفحلت بمرور الزمان حتى اصبحت تشكل عقبات وعراقيل كأداء لايمكن بدون وضع الحلول العلمية الصائبة لها أنقاذ البلاد من حالة التخبط التي أصبحت أحدى سماتها البارزة منذ أكثر من ثامن عشر سنوات والانتقال بهذا الشعب الصابر الذي تحمل الكثير من الويلات والنكبات الى ظروف أخرى جديدة تتهيأ فيها فرص الاستقرار والديمقراطية والتقدم في مختلف المجالات .

أ - مشكلة الحكم — أيها الأخوان

أن لمشكلة الحكم في العراق تاريخا قديما يمتد الى بدء تأسيس الدولة العراقية في أوائل العشرينات من هذا القرن حيث دأبت الحكومات العراقية المتعاقبة على تزييف أرادة الشعب في أنتخاب ممثليه الحقيقيين ومحاربة حركته الوطنية والديمقراطية .

وبقيت تلك الحكومات لهذا السبب حكومات معزولة عن الشعب ومفروضة عليه من قبل الرجعية المتحالفة مع الاستعمار - وبد لا من ان تبادر قيادة الثورة في العراق بعد عام ٥٨ الى معالجة هذا الوضع الشاذ عن طريق أطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية لأبناء الشعب وأذا استثنينا فترة وجيزة من حكم قاسم فقد سارت الأمور على نهج معاكس وكانت أشد طغيانا وأكثر أمعانا في الاستبداد والدكتاتورية . وصادرت حتى الحقوق والحريات الشكلية التي كان يتمتع بها الشعب بين أونة وأخرى خلال سنوات الحكم الملكي السابق . ولم تفشل حكومات ما بعد ثورة تموز في معالجة مشكلة الحكم فحسب بل انها أوجدت بدعا ومفاهيم جديدة بهذا الخصوص وتشكلت لهذا الغرض هيئات ومجالس ليست لها مثيل في المفاهيم والنظم الديمقراطية وأودعت اليها السلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد وحاولت حصر حق ممارسة النشاط السياسي بمنظمات مصطنعة . ومن الطبيعي أن أي حكم لا يستند على الشعب وعلى أرادته الحرة يبقى عرضة للزوال الحتمي السريع . لقد ساهمت معظم الأحزاب العراقية بشكل أو بآخر في تعقيد أزمة الحكم في العراق عن طريق تبعيتها العمياء

لبعض الحكومات العراقية تارة وتدبير المؤامرات والتفجيرات الدموية تارة أخرى وأستئثار فئة دون غيرها بمقاليد السلطة في البلاد واعلان الحرب على كل الفئات والأحزاب والقوى السياسية الأخرى . أن الأساليب الدكتاتورية والمنافية لأبسط المبادئ الديمقراطية التي أتبعتها هذه الأحزاب لم تجلب للشعب العراقي بصورة عامة ولا لتلك الفئات التي حاولت التسلط على غيرها بصورة خاصة غير الكوارث والمآسي التي تتابعت على مسرح السياسة في العراق . وعلى الرغم من الجرائم التي تركتها هذه الأحداث الدموية والتغيير الأخير السياسي الذي خلفته لدى معظم الأوساط السياسية الى ان ضرورات الواقع ومستلزمات شعور الجميع بالمسؤولية الوطنية والتاريخية تفرض على مختلف الأحزاب والقوى السياسية والأوساط والشخصيات الاجتماعية التي يهمها بناء عراق ديمقراطي موحد بمختلف قومياته وتوحيد قواها والنضال يدا بيد وجنبا الى جنب من أجل تحقيق هذا الهدف التاريخي .

أن حزبنا الديمقراطي الكوردستاني يدعو الجميع الى ان يتقدموا بمشاكل المناطق الثانوية مهما كان طابعها وأن يتوجهوا بكل طاقاتهم نحو قضايا الشعب الملحة وأننا نرحب بأي لقاء يتم بيننا وبين الأطراف ذات العلاقة من وطنية وقومية وديمقراطية بغية دراسة الموضوع بمزيد من التفصيل والوضوح والاتفاق على النقاط المشتركة والنضال من أجل وضعها موضع التطبيق العاجل .

الوحدة الوطنية والمسألة الكردية في العراق

المشكلة القومية من المشاكل الخطيرة التي خلفت بها السياسات الدولية والعطية في شتى بقاع العالم منذ تكوين الأمم بمفهومها العصري الحديث . فقد ظهرت المشكلة في غرب أوربا وشرقيها وفي أمريكا وآسيا وأفريقيا بأشكال مختلفة حسب ظروف وتقاليد الأمم ذات العلاقة وضمن الأطار الدولي المحيط بها — وهي تبقى سببا للشكوى ومصدرا للقلق وعدم الاستقرار ومركزا للصراع والنزاع الى ان تحل الحل الناجح الصحيح وجوهر المسألة القومية هو وجود أمة مضطهدة مغتصبة الحقوق والسيادة ومحكومة من قبل طبقة حاكمة لأمة أخرى — تستغل خيرات الأمة المغلوبة وتستبد بها وتمنعها من ممارسة حقوقها الطبيعية في الحرية والتقدم . لقد طرحت المشكلة القومية نفسها بشكلها الحديث ولأول مرة في النصف الأخير من القرن الماضي في شرقي أوربا وبلاد البلقان حيث تتكون هذه المنطقة من أمم وقوميات صغيرة كالشعوب اليونانية والمقدونية والصافية والجيكية وغيرها — هذه الشعوب التي كانت منقسمة بين نفوذ ثلاث أمبراطوريات متنازعة هي الأمبراطورية النمساوية والأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الروسية وتمكنت كل أمبراطورية عددا من هذه الشعوب ضمن أطارها لتحكم حكما مباشرا من قبل القيصر أو الأمبراطور أو السلطان وقد أعتبر حينذاك كل مطالبة بالحقوق القومية جريمة تستحق أقصى العقاب لقد أسفرت الحرب العالمية الأولى وثورة أوكتوبر في روسيا عام ١٩١٧/ عن تحطيم النظام القيصري وتحرر عدد غير قليل من الشعوب الصغيرة من ربقة النظام القيصري كما تمخضت الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها عن أحداث جسيمة في صالح حركة التحرر الوطني وبأتجاه يساعد الأمم المغلوبة على أمرها من أنتزاع حقوقها من الغاصبين

— يتبع —

وقد تحررت العشرات من الشعوب بعد الحرب الثانية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وسارت في طريق بناء دولها الجديدة وحكوماتها المستقلة ..... وإذا كانت الظروف الجديدة قد فتحت آفاقا رحبة أمام شعوب العالم للتقدم وفق إرادتها فهي في الوقت نفسه فتحت المجال لتطوير العلاقات بين الأمم والشعوب الكائنة ضمن أطار الدولة الواحدة على أساس التي الوطنية والمساواة القومية والعدالة بين الشعوب . في الواقع هنا طريقان أمام الدولة المتعددة القوميات لا ثالث لهما أزاء المشكلة القومية - فأما وحدة وطنية متينة الأسس راسخة الجذور قوية البنيان وأما تفكك الدولة وأنفصال القوميات أحداها عن الأخرى وأقامة كل منها لدولتها الخاصة بها . وفي رأينا أن تطوير الوحدة الوطنية الحقيقية يمر عبر الاعتراف المبدأي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وأعطاء القومية الصغيرة حق الأختيار في شكل العلاقة التي ترغب في أقامتها مع القومية الكبيرة سواء أكان أتحادا فدراليا أو حكما ذاتيا أو أي نظام آخر وأيجاد الأجهزة الحكومية والشعبية لوضع ذلك موضع التنفيذ . ومن حيث التطبيق توفير المساوات القومية والعدالة السياسية والأجتماعية ومجالات النمو والتطور الأقتصادي المتكافئ وتحقيق مشاركة فعلية في الحكم في السلطة المركزية . وفسح المجال - أمام كل قومية لممارسة شؤونها الثقافية والمحلية ومكافحة الشوفينية والعنصرية وتحقيق الفرص المتكافئة ومجالات الأزدهار القومي أمام الجميع . والوحدة الوطنية القائمة على هذه الأسس هي الوحدة الحقيقية وتبقى راسخة وقوية لا تتزعزعها الأنتكاسات والأزمات لأنها قائمة على رضى الأطراف المعنية ومنسجمة مع مصالحها المشروعة . ولا تكاد تتصور وحدة من هذا النوع لحظة ما حتى تتسابق كافة الأطراف الى تأتي الخير والثناء عليه . وبأمكاننا أن نشير الى عدد من الدول التي تعيش في كنفها عدة قوميات أو مجموعات لغوية عالجت مشاكلها القومية على هذا المنوال فأصبحت راسخة الأركان بعيدة عن الوجاد والأزمات القومية ويأتي في مقدمة هذه الدول سويسرا ويوغوسلافيا والهند وغيرها . وقد حدث أن تعرضت بعض الدول - المتعددة القوميات والتي كانت قد أقدمت على حل المشكلة القومية لأكبر الأخطار الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية - ولكن وحدتها الوطنية لم تتزعزع بل تضاعف الأتفاف حولها وتسابقت شعوبها في تقديم التضحيات عن وطنها ودولتها . وأما الوحدة الوطنية القائمة على القهر والقوة والمبنية على أضطهاد القومية الكبيرة للصغيرة وغمط حقوقها والأزدراء بمقوماتها القومية فهي وحدة زائفة وزائلة ومعرضة الى التفكك والأنحلال على الدوام . ولا تترك القومية الصغيرة فرصة الا وتهتلبها لرفع الظلم والغبن عن كاهلها والخلاص من سيطرة القومية الكبيرة - وليس بأمكان أية قوة مهما طغت وتجبرت أن تبقي قومية ما تحت خيمتها قومية أخرى بالرغم عنها . وقد شهد العالم أمبراطوريات عظمى تفككت وتمزقت بسبب الأضطهاد والظلم . ويقول اليوغوسلافيون أن الكرواتيين تعاونوا مع الدول المحور ضد حكومة يوغوسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية وتسببوا في مقتل أكثر من مليون صربي بسبب الأضطهاد القومي الذي كانوا قد تعرضوا له من الحكومة الملكية اليوغوسلافية التي كانت تحت سيطرة الصربيين آنذاك . أما اليوم فلا وجود للمنازعات والأنتقامات داخل الأمم التي تتكون منها يوغوسلافيا ذلك لأن الأضطهاد القومي والعنصري قد أزيلا من أوساط تلك البلاد .

أيها المناضلون الكرام

نعتقد بأننا لسنا بحاجة الى تكرار بأن العرب والأكراد في العراق عاشوا اخوانا متحابين فيما بينهم منذ تأسيس الدولة العراقية تجمعهم راية الوطن والدين والمصالح المشتركة - أما على صعيد الأمتين العربية والكردية

- يتبع -

على نطاق العراق فأن العلاقات بينهما قامت منذ القدم على أسس متينة من المودة والتعاون والدفاع عن المبادئ والمثل العليا للأمتين الصديقتين . ولم يعبث عبر التاريخ أن عكر صفو هذه العلاقات الطيبة أية شائبة من العداوات والبغضاء والأحقاد وعلى الرغم من الاضطهادات التي تعرضت لها القومية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ٥٨ على أيدي حكام العراق الى أن تلك التجاوزات لم تكن شيئا مذكورا تجاه سعة وعمق العلاقات الأخوية التي كانت تربط الأكراد بالعرب في العراق لذا بقيت الوحدة الوطنية في مأمن من الأخطار طيلة السنوات آنفة الذكر وقد سايرت المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة تموز في ترسيخ أسس وقواعد الأخوة العربية الكردية نظرا لأعترافها العربي بالقومية الكردية في العراق وبأقرارها لمبدأ المشاركة في الوطن ضمن الوحدة العراقية - على الرغم من الغموض والتناقض الذي كان موجودا بين المادتين الثانية والثالثة من دستور ٩٥٨ وعلى أي حال بدأت تسير في أتجاه عكسي بعد أندحار قاسم نحو مساوئ الأستبدادات والدكتاتورية حيث أنتهى به المطاف الى نهب الحركة القومية التحررية للشعب الكردي في أيلول عام ٩٦١ وكان هذا العدوان بمثابة الضربة القوية الأولى على صرح الوحدة الوطنية وأعظم تهديد تعرضت له الأخوة بين العرب والأكراد آنذاك . وقد سارعت الحكومات التي تعاقبت على دست الحكم بعد قاسم ولحين التوقيع على أتفاقية أيقاف أطلاق النار هذا العام في طوين تسعير الحرب وتغذيتها وتأجيجها الى أن أخذت طابع حرب عنصرية مدمرة كبدت العرب والأكراد خسائر جسيمة جدا في الأرواح والممتلكات . وكان من الطبيعي أن تسير أمثال هذه الحكومات الدكتاتورية العسكرية الرجعية على خط معاداة الحركة القومية الكردية التحررية نظرا لكون الشعب الكردي جزء من الشعب العراقي المغلوب على أمره من جهة ولأن حركته التحررية جزء من الحركة الديمقراطية التي تعرضت للأنتهاك والتجاوز على أيدي هؤلاء الحكام - ولما كانت القضية الكردية بصورة عامة مرتبطة أرتباطا عضويا بالديمقراطية فهي لهذا السبب ستبقى كذلك قضية مرتبطة بحل أزمة الحكم في البلاد .

أن القضية الكردية في العراق هي من حيث الجوهر قضية طموح وتطلعات القومية الكردية الى ممارسة حقوقها المشروعة في هذا العصر - عصر يقظة القوميات ونهوضها - وأصطدام هذا الطموح المشروع العادل بالحكم العربي الرجعي الشوفيني الذي لا يمثل الأرادة الحقيقية للشعب العربي في العراق . هذا الحكم البعيد عن مفاهيم حضارة القرن العشرين والذي يصر على أن يجعل من نفسه وكيلا عن الشعب الكردي ويريد عن طوين النار والحديد وضع قوالب معينة لأماني وأهداف الشعب الكردي القومية مستوحاة من عقلية الحكم المتخلفة - ذلك لأن تحديد حقوق القوميات منوط بأرادة ورغبات تلك القوميات نفسها بالدرجة الأولى تبعا لمبادئ هي الأم في تقرير مصيرها والتي أصبحت شريعة معترفا بها على الصعيد الدولي بعد الحرب العالمية الأولى .

ايها الأخوان ـــــــ أن لدينا عتابا أو بالأحرى لوما شديدا نرى من الواجب علينا توجيهه الى المنظمات والأحزاب السياسية العربية سواء في العراق أو في البلاد العربية الأخرى حول المواقف الموسفة التي أتخذتها من شعبنا الكردي طيلة فترة تعرضه للعدوان . أن سياسة حزب البعث العربي الأشتراكي بالنسبة للمسألة الكردية في العراق وسوريا أسوء نموذج نقدمه في هذا المجال - أن مآسي الحرب العدوانية التي أعلنوها على شعبنا الكردي في العراق لا زالت ماثلة في أذهاننا - أما في سوريا فعلى الرغم من بعض الخطوات التقدمية التي أنجزها الحكام هناك ألا انهم يمارسون سياسة الأضطهاد القومي والتمييز العنصري بحق الشعب الكردي في سوريا - وقد بلغت هذه السياسة الهوجاء

- يتبع -

أوجها في تطبيق سياسة الحزام العربي الرجعية في محافظة الحسكة التي تهدف الى تهجير الأكراد من منطقة الحدود السورية التركية العراقية المشتركة وخاصة المنطقة البترولية بعمق خمسة عشر كيلو مترا وأبعاد سكانها الأكراد من أراضي آبائهم وأجدادهم وأسكانهم في مناطق نائية بين البدو . أن حزبنا أذ يشجب هذه السياسة العنصرية المنافية للمبادئ الأنسانية والديمقراطية والتي ترمي في أحد أهدافها الى القضاء على الكيان الكردي ووجوده في سوريا يدعو هؤلاء الحكام في الوقت نفسه الى اطلاق سراح المئات من السجناء والمعتقلين الأكراد في سجون البعث . أننا لو أستثنينا الثورة الديمقراطية في البلاد العربية فأن ثورتنا لم تنل من جميع الأحزاب والجماعات السياسية العربية غير أقل القليل من الدعم والمساند (ان لم يكن عكس ذلك) وكان ما ناله شعبنا من اسناد وعطف قوى الحرية في العالم يفوق بما لا يقارن ما تلقته الجماعات السياسية في العالم العربي . ان الجانب الذي نشر من المعاهدات الرسمية بين الاتحادات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وما يسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي في العراق والذي نشر في العدد /٥٠/ من مجلة الكاتب المصرية تشير الى ان مستوى تفكير اكثر المنظمات السياسية القومية العربية تقدما وأولى بكثير بل ورجعي ايضا بالنسبة الى الأحزاب والمنظمات الاشتراكية اليمينية في العالم بالنسبة للقضية القومية بصورة عامة والمسألة الكردية بوجه خاص . ان هذه المواقف غير السليمة التي وقفتها وتقفها الحركة القومية العربية من الثورة الكردية لا تتعارض مع الحق والعدل والحرية حقوق الانسان فقط بل وتتنافى كذلك مع المصلحة الدائمة والمستدامة الفعلية التي أبدتها وتبديها الحركة القومية الكردية من مشاكل أخواننا العرب على الصعيدين العراقي والعربي . وعلى الرغم من جميع المظالم والكوارث التي تعرض لها شعبنا الكردي خلال السنوات الخمسة المنصرمة فأن نضالنا من الوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية سيبقى كما هو مدرج في المادة السابعة من منهاج الحزب هو النظار من أجل تمتين روابط الأخوة بين الأمتين العربية والكردية - وعلى نطاق الجمهورية العراقية نسعى لتوطيد النضال من أجل دعم الأخوة العربية الكردية وتوطيد الوحدة الوطنية ونتطلع الى ان يشاركنا أخواننا العرب في مساعينا النبيلة هذه .

العراق والوحدة العربية - لقد ساهم تعديد عرقيات العراق بالدول العربية الأخرى بعض الشيء من أضطراد الوضع السياسي في العراق بعد ثورة تموز نتيجة لأسلوب الديمقراطي الذي طرح به دعاة الوحدة العربية القضية أمام الرأي العام في العراق وأصدام هذه الدعوة بمقاومة قوية من قبل أعدائها في الداخل ومن بعض الدول المجاورة للعراق أننا نعتقد ان سبب هذا الأضطراد يعود الى عدم تعديد عرقيات العراق العربية على قواعد وأسس متينة ودروسة وقائمة على معرفة وأن الشعب الحقيقي في هذا الموضوع الذي كان عرضة للرفض والجمود - السلبية والأيجابية أكثر من مرة على أيدي الحكام ودعاة الوحدة من الأحزاب والقوات القومية العربية وعلى أي حال وبالنظر لكون هذه المسألة التي من اختصاص أبناء القومية العربية في العراق بصورة أساسية وجزء من عقهم في تقرير مصيرهم بالشكل الذي يرتضونه لأنفسهم - لذا فأن التصريحات المتعلقة بها نتركها لأخواننا العرب لأننا بدفتنا أبناء قومية عديدة لهم لا نملك أن نتخذ موقفا أيجابيا من الحركة القومية العربية وتؤيد جميع الخطوات التي يخطونها نحو أستكمال وتحقيق أهدافهم القومية التحررية وذلك لأرادتهم ومشيئتهم .

- يتبع -

قضايا التأميم والقرارات الاشتراكية

في تموز عام ١٩٦٤/ أقدمت الحكومة العراقية على تأميم عدد من المصانع والشركات الخاصة بلغت مجموع رساميها حوالي خمسة وعشرين مليون دينارا وأعقبت بعد التشريعات لضمان تعويض جانب من أرباح هذه المؤسسات المؤممة على عمالها ومستخدميها . فهل يمكن اعتبار هذه الإجراءات قرارات اشتراكية حقا - ولن ان تطور الصراع الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الراهنة يستوجب الاقدام على مثل هذه القرارات - وما هو موقف حزبنا منها -..... من المعلوم ان الافكار والنظم الاشتراكية بمفهومها الحديث وضعت موضع التطبيق خلال العهود الاخيرة واذا كان لابد الانتقال الى الاشتراكية طريقا واحدا محددا حتى الماضي القريب فقد ظهرت في العقد الاخير طرقا شتى لانجاز الاشتراكية - واذا كان تعقيد الاشتراكية متصورا على طبقة واحدة فيما مضى فنوجد اليوم طبقات وفئات متعددة من المجتمع لها مصلحة في تحقيق الاشتراكية وقد أعترف على النطاق العالمي بتعدد هذه الطرق باعتبار أن - لكل بلد ظروفه وامكانياته وتقاليده خاصة لابد من أخذها بنظر الاعتبار عند الاقدام بتطبيق النظام المذكور والاشتراكية ليست تأميم بضعة المصانع وشركات فقط وانما هي نظام كامل يتناول نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامة .

واذا كان الغرض من التأميم ان يكون مدخلا لاشتراكية فيجب ان يرافقه تبدل جذري في النظام الاجتماعي يشمل الانظمة والقوانين والمعاهد والسلطات والقيم والمقاييس والعلاقات التي تربط طبقات الشعب بعضها ببعض وتهدف هذا البناء - الاشتراكي الى المساواة التامة بين المواطنين والقضاء على الاستغلال وفسح المجال أمام القوميات والاقليات القومية للتمتع بحقوقها المشروعة لكي ينهض هذا البناء على حكم شعبي تساهم فيه كل الطبقات والفئات ذات العلاقة مساهمة كاملة تشعر جميعها بأنها الحاكم الحقيقي لنفسها - وما لم ينبثق عن التأميم بناء فوقي أشتراكي لن يخدم التأميم غرضا أشتراكيا وانما يصبح أداة لتقوية السلطات القوية وطغيانها ويكون التأميم ذاته في خطر الزوال والردة عليه لأن البناء الفوقي الاشتراكي يقوي القاعدة الاقتصادية ويخلق جيرة المدافعين عنها ويعطيها المبررات الفكرية والفلسفية ويوجد الانظمة والتشريعات التي تحرزنا . وفي رأينا ان - الاشتراكية بدون الديمقراطية نظام ناقص . أذ ان تأريخ النظام انساني يدلنا على ان الانسان لم يكافح من أجل الكفاية الاقتصادية فحسب بل ان نضاله من اجل الديمقراطية السياسية ساد جنبا الى جنب مع نضاله من أجل حياة اقتصادية مرفأة . وعلى هذا الاساس فأن الاجراءات التي اخذ عليها الحكم العسكري - الدكتاتوري الحالي عام ١٩٦٤/ وفي وقت كانت تتخبط فيه البلاد بمشكلات أساسية كبيرة ما زالت تنتظر الحل لا يمكن ان تكون أجراءات اشتراكية ولا يمكن ان تكون - حتى مدخلا لاشتراكية ومن جهة أخرى فأن الحكومة العراقية كانت قد قبل تموز عام ١٩٦٤/ عددا ضخما من المشاريع بشكل رأسمالها اكثر من ستة اضعاف - رساميل الشركات والمشاريع المؤممة - فقد كانت تملك معامل السمنت والموانئ وشركة الكهرباء والسكك الحديدية والماء والكهرباء والمزارع الحكومية ومعامل

النسيج والسمنت وبعض البنود أن مايزيد على أكثر من مائة وخمسين مليون دينار من الرساميل نقلا عن مشاريع الاتفاقية العراقية السوفيتية مضافا اليها وارادات النفط التي تربو على مائة وعشرين مليون دينار سنويا ورغم كل هذا لم تتصد اية من الحكومات العراقية المتعاقبة السابقة بصفة الاشتراكية رغم تملكها لكل هذه الرساميل الضخمة فلماذا تسمى اشتراكية بين عشية وضحاها بأستلائها على مشاريع اخرى لا يتجاوز مجموع رساميلها سدس هذا المبلغ - وان توزيع جانب من الارباح على العمال والمستخدمين في هذه المشاريع المؤممة التي لايشكل مجموع عمالها ومستخدميها الى جانبها شيئا يذكر من الكادحين في العراق ليس من سلب أو جوهر الاشتراكية في شيء رغم أننا لا نناهض مبدأ توزيع الارباح عليهم . ان حزبنا الديمقراطي الكردستاني لا يعارض التأميم كمبدأ اذا كان من شأنه سعادة ورخاء الجماهير العربية والكردية في العراق . كما اننا في الوقت نفسه نرى ان ما هو موجود أساسي بالنسبة لاقتصاد العراقي في هذه المرحلة ليست مشكلة التأميم والادارة الاشتراكية بل تحقيق نمو اقتصادي سريع بعد الهزات الاقتصادية العامة والنهوض بالحركة الصناعية والقضاء على البطالة ومظاهر التخلف الاقتصادي الاخرى وذلك بتظافر الجهود وتعاون تام بين القطاعين العام والخاص وفي المجال متسع للنماء بكل السبل الممكنة .

الاصلاح الزراعي

ايها الاخوان

لقد وانكم تعلمون بان مشكلة الارض كانت اعنى المشاكل الاجتماعية التي كان على ثورة تموز ان تجد لها الحلول الثورية / وعلى الرغم من صدور قانون اصلاح الزراعي قبل اكثر من ثمانية سنوات واحتوائه على الكثير من العيوب والنواقص الا انه لم يطبق بالشكل المطلوب بالنظر لتلكؤ الحكام وترددهم وضعف اجهزة وزارة الاصلاح الزراعي التي شكلت في حينه لتطبيق القانون المذكور . اما بالنسبة الى المناطق الكردية فقد انطوى القانون على نواقص خطيرة سوف تترك آثارا سيئة جدا على حياة الفلاحين ذلك لأن القانون لم يراعي نقطتين اساسيتين تتعلقان بالمنطقة الكردية عند تشريعه الاولى قلة انتاجية الارض بالنظر لأن الجبال والاراضي غير الصالحة للزراعة والتي يصعب استغلالها تشكل رقعة واسعة من المنطقة الكردية كما ان معظم الأراضي فيها تعتمد على الامطار اي انها اراضي رعوية تخضع انتاجيتها زراعية فيها لمشيئة القدر وعلى ما تجود به السماء من المياه . ان معظم سدود المياه الكبرى في العراق كدربنديخان و دوكان وكان تقع في كوردستان كما هو معلوم وكان من المنتظر ان تساهم بقسط كبير في تطوير الزراعة والصناعة الكهربائية في المنطقة فيما لو كانت الحكومات العراقية ببناء مشاريع فرعية اخرى على هذه السدود الضخمة . الا ان اثرها كان عكسيا على المنطقة حيث غرقت مياه هذه السدود مساحات شاسعة من اخر الاراضي في المنطقة الكردية كما ان انعدام المشروعات المتولد عنها قد جعلت من هذه السدود وسيلة اليد لحظر المياه في المنطقة فقط ومنع الفيضانات عن المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد . لقد عانت مناطق الحرب ضد شعبنا تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في كوردستان بسبب تشكيلات الجاش ومعظم مسؤوليهم من رؤساء العشائر وكبار الاقطاعيين وبسبب وقوف هؤلاء الى جانب الحكومات العراقية المتوالية في الحرب فقد أرجأت هذه الحكومات تطبيق قانون الاصلاح الزراعي على اراضيهم ترضية لهؤلاء . وعليه فأننا نطالب بتعديل قانون الاصلاح الزراعي واضافة احكام خاصة الى بنوده بشكل يضمن حصول جميع الفلاحين في كوردستان على حد ادنى معقول من الاراضي بأستثمال شامل علاقات الاقطاعية في المنطقة .

- يتبع -

الصناعة ومشكلة النفط

لقد عدت من الحكومات العراقية لحد الان مجموعة من العمل الصناعية كما عقدت اتفاقيات صناعية متعددة مع الدول المتقدمة لغرض تطوير الصناعة في العراق بغض عجلة الاقتصاد العراقي الى الأمام . فقد تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية والفنية المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ٥٩ عددا كبيرا من المشروعات الصناعية كما عدت قانون الغلة الاقتصادية المؤقتة والدائمة في عهد قاسم وتلى ذلك صدور المنهاج الاشتراكي في عهد حكومة طاهر يحيى وقد تضمنت هذه الاتفاقيات والخطط على العشرات من المشاريع الصناعية . وعلى الرغم من ان معظم هذه المشروعات قد توقفت او لم تنفذ اطلاقا بسبب انهيار الوضع الاقتصادي والمالي في العراق بسبب الحرب الظالمة . الا ان منطقة الكردية في هذه المشاريع التي نفذت والتي لم تنفذ ايضا كانت في حكم العدم تقريبا وان العدد القليل جدا من هذه المشروعات التي كان من المقرر اقامتها في بعض المدن الكردية قد نقلت الى مناطق أخرى كجزء من سياسة التمييز التي سارت عليها الحكومات السابقة . وعليه فأن حزبنا سيواصل النضال من اجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة على ضوء سير الثروة المعدنية واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة مع مراعاة مصلحة المستهلكين ونطالب بألغاء التمييز في مناطق اقامة المشاريع الصناعية وشمول المنطقة الكردية بها وبشكل يؤمن العدالة للجميع .

أيها الأخوان

لقد كان نفس الحكومات العراقية المتوالية نتيجة لابتعادها عن الشعب وتخبطها في مشاكل داخلية كثيرة سببا في عدم قدرتها على مواجهة شركات النفط العاملة في العراق مواجهة جدية وفعالة ذلك لان عماد بقاء هذه الحكومات وتابليتها على ادامة ماكنة الحرب كانت تتوقف اولا وآخرا على عائدات النفط التي تستلمها من هذه الشركات ولعل من سوء طالع ان تتحمل عائدات النفط الذي يتدفق معظمه من المنطقة الكردية الى قنابل وبارود تحرق الارض واليابس في كردستان خلال سنوات الحرب المدمرة بدلا من ان تساهم جذرية في تقدم العراق بأسره وتطوير حياته الاقتصادية من مختلف الوجوه . لقد ادى هزات الحكومات العراقية الى تراجع امام شركات النفط في تطبيق قانون رقم ٨٠ اكثر من مرة .

ان مستلزمات انتزاع مطالب العراق العادلة من هذه الشركات تفرض على هؤلاء الحكام الاستجابة لمطالب الشعب بصورة عامة وحل القضية الكردية وتحقيق الوحدة الوطنية ومن ثم مطالبة الشركات بحزم في زيادة عائدات الحكومة من النفط وتطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة وفرض الرقابة على تنفيذ الاتفاقيات وعلى سير الانتاج واساءه ودعم شركة النفط الوطنية والعمل على منع الشركات النفطية الاجنبية من التدخل في شؤون العراق الداخلية وتهيئة الكوادر الادارية والفنية لضمان تأميم النفط في المستقبل .

علاقاتنا بالأحزاب الشقيقة وفعاليات الحزب خارج الوطن

تشكل الحركة التحررية لشعبنا في كوردستان العراق اليوم الحلقة المركزية لنضال شعبنا الكردي التحرري في كل مكان . ان الخريطة التاريخية الراهنة لهذا الكفاح والظروف الصعبة والدقيقة التي تحيط بها اوجبت على الاحزاب والمنظمات الكردية توجيه فعالياتها السياسية واخطائها لمستلزمات انتصار الثورة وظروفها في كوردستان العراق وقد ادرك أشقاؤنا هذه الحقيقة واخذوها بنظر الاعتبار في رسم سياستهم وتحديد اهدافهم القريبة والبعيدة وعلى هذا الاساس ورغبة منا في عدم وضع العراقيل والعقبات في طريق الثورة فقد كانت علاقاتنا معدودة مع هذه الاحزاب واقتصرت على تبادل الاراء ووجهات النظر وتركزت مساعينا بهذا الخصوص على حث هذه الاحزاب والمنظمات ودعوتها الى وضع حد لانقسامات الداخلية

- يتبع -

مساعيا بهذا الصدد على حث هذه الاحزاب والمنظمات ودعوتها الى وضع حد للانقسامات الداخلية السائدة في صفوفها ودعم تنظيماتها على أساس مبدأية ونبذ الخلافات والمنازعات الشخصية ولهذا السبب فقد اوفد حزبنا احد اعضاء اللجنة المركزية الى سوريا بناء على طلبهم أثناء انعقاد المؤتمر لتقريب وجهات النظر بين الكتل المتنافسة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني . لقد لعبت سياستنا السائبة هذه دورها في صيانة تلك الاحزاب من الصدمات الخارجية في الدول المجاورة من جهة وتحاشت في الوقت نفسه خلق منازعات سلبية لا مبرر لها بالنسبة لثورتنا في كوردستان العراق .

ايها الاخوان

لقد حاول البعض من اذناب الخونة في اوربا ممارسة اعمال التخريب داخل المنظمات الطلابية والحزبية في اوربا وقد استغل هؤلاء طيبة اخواننا الطلبة في تلك البلدان وبعدهم عن اجواء الوطن فزيفوا لهم الحقائق بقصد صرفهم عن جادة النضال من اجل شعبهم وحزبهم وثورتهم . الان سيد الاحداث واتساع وعمق نفوذ الثورة في الخارج يا طالبة الى الجهود المستمرة التي بذلناها في هذا المضمار وقد قطعت الدرس على هؤلاء الوعاظ وكان آخر ما بذلنا بهذا الصدد ارسال احد اعضاء المكتب السياسي الى اوربا لأبلغ الحقائق الى الطلبة وغيرهم في الخارج وقد اسفرت زيارته عن نتائج مثمرة اذ لدينا اليوم منظمة حزبية قوية في اوربا يلتف حولها معظم الطلبة الاكراد هناك .

ان سياسة الثورة الخارجية القائمة على الحياد بين المعسكرات والكتل الدولية المتنازعة والسعي من اجل كسب المزيد من الاصدقاء والتقليل من الاعداء على قدر الامكان - كان من شأنها تعزيز مركز الثورة في الخارج وتبديل الضباب الذي كانت تنشره الحكومات العراقية ساعتما راد ضد الثورة على الصعيد الدولي ومبادرة اصدقائنا في مختلف انحاء العالم الى تشكيل منظمات وجمعيات دولية وطنية جديدة لمساندة قضية شعبنا العادلة في كثير من البلدان . وطاعة في فرنسا والمانيا الغربية والسويد والولايات المتحدة الامريكية ان كانة الدلائل تشير الى ازدياد هذه المنظمات العديدة في المستقبل .

مهماتنا السياسية في الوضع الراهن

تجتاز المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط بوجه خاص في هذه الايام مرحلة هامة ودقيقة في تاريخها حيث تنقسم الدول العربية على نفسها وتتبادل فيما بينها شتى الاتهامات والنعوت - واعوان بحكم تكوينه التاريخي وعقائد من الدول العربية الاخرى يرتبط موضوعيا بهذه المنازعات وتدخل فيها . وتضيف معسكرات الدول الكبرى التي تدخلها بهذا الشكل او ذلك في شؤون الدول - الاخرى عاملا جديدا من عوامل تغذية هذه الازمة وزعزعة الامن والاستقرار فيها .

ان سياستنا من الاحداث الجارية في هذه البقعة من العالم وفي غيرها من المناطق تنبع من منهاج الحزب ومن سياسة الثورة الكردية في الخارج وتستند كذلك على ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الانسانية وقواعد القانون الدولي المعترف بها وعلى هذا الاساس فان حزبنا يسير على انتهاج سياسة وطنية معادية للاستعمار ويعمل من اجل تقوية علاقات الصداقة مع شعوب العالم كافة على اساس المنافع المتبادلة ومساندة حركات التحرر الوطني ويستنكر العدوان أيا كان مصدره ويقف ضد التدخل الاجنبي في شؤون الدول الاخرى .

ايها الاخوان

لا يخفى عليكم بأن الحكم القائم في العراق قد تكون في ظروف استثنائية شاذة وفي ظروف العدوان المسلح على شعبنا وفي غياب البرلمان ودون اخذ رأي الشعب بنظر الاعتبار ونشأ بصورة فجائية ولأغراض تصفية الامور الدستورية للدولة - وانه بالبديهة الحكم الانتقالية والمحددة في الدستور المؤقت تؤكد هذه الحقيقة ومن البديهي ان لا يكون بقدور مثل هذه السلطة التصدي لمشاكل البلاد الاساسية والعمل على ايجاد الحلول السلمية

- يتبع -